Distribution: Restricted
Original: English

EB 2003/79/R.4/Rev.1
البند 5 من جدول الأعمال

12 September 2003
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والسبعون

روما، 10–12 سبتمبر/أيلول 2003

تقرير رئيس لجنة التقييم

Document # 342763
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

1 – يغطي هذا التقرير مداولات لجنة التقييم في دورتها الرابعة والثلاثين المنعقدة في 5 سبتمبر/أيلول 2003. وقد غطت الدورة البنود التالية على جدول الأعمال: (أ) انتخاب رئيس اللجنة؛ (ب) التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، مترافقا بالإطار المنهجي للتقييم؛ (جـ) برنامج عمل مكتب التقييم للعام 2004 وقضايا الموارد؛ (د) تقييم مشروع تمويل المشاريع الريفية الصغيرة في الفلبين؛ (هـ) مسائل أخرى.

2 – كانت تلك الدورة الأولى للجنة التقييم بتركيبتها الجديدة التي حددها المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان 2003. وتضم اللجنة في عضويتها: بلجيكا، البرازيل، الكاميرون، كندا، ألمانيا، الهند، إندونيسيا، نيجيريا وسويسرا. وستنتهي فترة ولاية هذه اللجنة مع الدورة السابعة والثمانين للمجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2006.

3 – **انتخاب رئيس اللجنة.** تنص القواعد الإجرائية للجنة التقييم على وجوب انتخاب رئيسها من الدول الأعضاء من القائمتين باء وجيم. وبناء عليه فقد رشح أحد أعضاء اللجنة الهند التي تم انتخابها بالإجماع لرئاسة لجنة التقييم في فترة ولايتها الحالية. وفي كلمته الافتتاحية، شكر السيد جوفيندان ناير، الذي يمثل حكومة الهند كرئيس للجنة، أعضاء اللجنة على ثقتهم في طلب الهند لتتولى رئاسة اللجنة. وبدورها عبرت اللجنة عن امتنانها العميق للسيد فيكتور هوجو مورالس ميليندس الرئيس السابق للجنة من المكسيك على مساهمته القيمة في أعمال اللجنة في الفترة ما بين أبريل/نيسان 2001 وأبريل/نيسان 2003.

4 – **التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق والإطار المنهجي للتقييم.** استعرضت اللجنة في هذه الدورة التقرير السنوي الأول عن نتائج وأثر عمليات الصندوق الذي أعده مكتب التقييم والمترافق بالإطار المنهجي للتقييم الذي يضم الأساس المنهجي لهذا التقرير. وسيكون التقرير السنوي مثار مناقشة المجلس التنفيذي خلال دورته التاسعة والسبعين الحالية. في مقدمة التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، أوضح مكتب التقييم غايته منه وأكد على أنه أول تقييم مستقل ومجّمع لأثر ونتائج عمليات الصندوق على أساس عمل التقييم في سنة معينة. وقد سلط مكتب التقييم الضوء على الصعوبات التي واجهها في المبادرة بمثل هذا الجهد الكبير، وعلى المعوقات التي تواجه أي تقرير في سنته الأولى. ونظرا للطبيعة التجريبية والاستكشافية لمثل هذه المحاولة الأولى، فقد سعى مكتب التقييم للحصول على المشورة والتوجيه من اللجنة لإدخال تحسينات عليه في المستقبل.

5 – رحب أعضاء لجنة التقييم بالتقرير، وأعربوا عن تقديرهم لكل من التقرير والإطار المنهجي للتقييم شاكرين مكتب التقييم على جهوده.

6 – تقدمت لجنة التقييم خلال مداولاتها بعدد من الاقتراحات لأخذها بعين الاعتبار أثناء إعداد التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق للعام 2004. ونظرا للجمهور العريض لهذا التقرير، فقد اقترحت اللجنة إدراج موجز تنفيذي له في المستقبل. كذلك أكدت اللجنة على أن هذا التقرير إنما هو وثيقة هامة لا لأنه يقيم الأداء التشغيلي فحسب، بل لأنه يسمح أيضا للدول الأعضاء في الصندوق بمقارنة أنشطته مع غيرها من أنشطة المنظمات الأخرى متعددة الأطراف. وبصدد هذه النقطة، فقد أبلغ مكتب التقييم أعضاء اللجنة أن التقرير قائم على منهجية في التقييم تنسجم مع منهجيات المنظمات الإنمائية متعددة الأطراف وتقوم على أساس معايير تقييم مثبتة دوليا مثل صلة العملية التي يتم تقييمها ومدى كفاءتها وفعاليتها وأثرها. إن استخدام معايير التقييم المعترف بها دوليا يسمح بالمقارنة بين النتائج والآثار

الناجمة عن عمليات الصندوق وتلك الناجمة عن عمليات غيره من منظمات المساعدات الإنمائية. وفيما يتعلق بقضية ذات صلة بالموضوع، وهي نطاق الأثر على الفقر الريفي، وفي حين وافقت اللجنة على تعريف مكتب التقييم لهذا المفهوم، إلا أن بعض أعضائها أكد على أهمية توضيح المسوغات لاستخدام هذا التعريف وذلك بهدف ضمان سهولة المقارنة.

7 – وقد لاحظت اللجنة الأفكار المستخلصة والتعلم المكتسب من تقييمات عام 2002، وسلطت الضوء على الحاجة لأن يقوم مكتب التقييم بالمزيد من التحليل لاستهداف الفقر في المستقبل. ومن شأن هذا أن يساعد على فهم أعمق للناس والمجتمعات التي يتوجب على الصندوق خدمتها، وأثر عمل الصندوق على سبل عيشها. كذلك فقد أكد الأعضاء على الحاجة لأن يكرس مكتب التقييم الموارد لتدريب موظفيه ومستشاريه على تطبيق الإطار المنهجي للتقييم بشكل متسق، وعلى جمع البيانات الضرورية لتحليل التقييم، وعلى الوصول إلى التوازن بين التحليل الكمي والنوعي. وكذلك تم التأكيد على الحاجة لإطلاع موظفي المشروعات المعنيين على الإطار المنهجي للتقييم.

8 – كذلك قد اعتبرت مسألة الأوزان الترجيحية لمعايير التقييم المختلفة أمرا هاما. وفيما يخص إعطاء أوزان ترجيحية لمعايير التقييم الأساسية الثلاثة لأغراض عملية التجميع في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، فقد اقترح بعض الأعضاء إعطاء وزنٍ أكبر لمعيار الأثر على الفقر الريفي نظرا لأن الأثر على الفقر الريفي يجب أن يكون هدفا محوريا مشتركا. وبذلك الصدد، فقد تم التركيز على مسألة تحديد نُهج ابتكارية ناجحة وتوسيعها باعتبارها عنصرا ضروريا في هذا المعيار. وقد طلب أعضاء اللجنة من مكتب التقييم إعداد مقترح يسلط الضوء على الخيارات المحتملة كي تقوم اللجنة بالنظر فيها على أساس الممارسات المستقاة من المنظمات الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

9 - وقد لاحظت اللجنة قلق مكتب التقييم بشأن بعض القضايا المنهجية في إعداد التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق في سنته الأولى، ونيته في العمل على حل هذه المشاكل. وعلى وجه الخصوص فقد لاحظت اللجنة اعتراف مكتب التقييم بصغر حجم عينة المشروعات المقيمة خلال العام 2002. وبهذا الصدد، فقد أعربت اللجنة عن تقديرها لحقيقة أن التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق مبني على تقييمات عشرة مشروعات تمثل أكثر من 40% من مشروعات الصندوق التي استكملت في سنة ما. ولكن اللجنة قدرت أيضا أن حجم هذه العينة يعد صغيرا بالنسبة للحجم الإجمالي للحافظة الجارية. ونتيجة لذلك، فقد اتفق أعضاء اللجنة مع مكتب التقييم على أن الاستنتاجات الواردة في التقرير قد لا تمثل نتائج وأثر عمليات الصندوق ككل. إلا أن اللجنة لاحظت أنه وفي غضون سنتين أو ثلاثة سيغدو عدد المشروعات المقيمة كبيرا بما فيه الكفاية للسماح لمكتب التقييم بتقديم تقييم عام وشامل لأداء عمليات الصندوق ككل.

10 – أوصت لجنة التقييم بأخذ التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق والإطار المنهجي للتقييم بعين الاعتبار في العملية الجارية لتطوير نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق.

11 – وفي حين أعربت اللجنة عن تقديرها لحقيقة أن هذا التقرير السنوي الذي أعده مكتب التقييم يمثل منظورا مستقلا لنتائج وأثر عمليات الصندوق المقيمة في سنة معينة، إلا أنها أوصت بوجوب أن تقوم إدارة الصندوق في

المستقبل بتوفير تعليقاتها على النتائج الأساسية للتقرير ورفعها إلى المجلس التنفيذي، وبخاصة حول كيفية عزمها على التصدي للقضايا الأساسية المثارة في التقرير. إضافة إلى ذلك اقترحت اللجنة أن تقوم إدارة الصندوق بإبلاغ المجلس التنفيذي بإجراءات المتابعة التي نفذتها استجابة لهذه النتائج.

12 - وقد أعربت اللجنة عن سرورها لملاحظة أن التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق والإطار المنهجي للتقييم قد صمما للسماح بتحليل كلٍ من جهود الصندوق في تحقيق أهداف إطاره الاستراتيجي ومساهمته في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تبنتها الأمم المتحدة. وقد اقترح بعض الأعضاء أن يقوم مثل هذا التقرير السنوي في المستقبل بتوثيق تطور أداء الصندوق مع مرور الزمن في هذه المجالات.

13 - وإذ لاحظ أعضاء اللجنة الأثر المتواضع لمشروعات الصندوق المقيمة عام 2002 على الحوار السياساتي والبيئة المؤسسية، إلا أنهم اعترفوا بأن مثل هذا الأثر، وخاصة على السياسات، قد يكون أكبر في المستقبل حيث أن عمليات الصندوق قد صممت منذ زمن ليس بالبعيد مع الهدف الخاص بالترويج لسياسات أفضل للتخفيف من وطأة الفقر الريفي.

14 - وقد اعتبر أعضاء اللجنة الحاجة لتعزيز استدامة العمليات التي يدعمها الصندوق، ولتصميم وتنفيذ العمليات بهدف توسيع النهج الابتكارية ضرورية وحاسمة. وبهذا الصدد أوصت اللجنة، من بين جملة أمور أخرى، بوجوب أن يزيد الصندوق من جهوده الرامية إلى تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى في المساعدات الإنمائية، وإلى بناء الإحساس بالملكية في صفوف الحكومات وعلى المستوى القاعدي من خلال جملة من الأمور من بينها إشراك المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمعات المدنية القادرة في الأنشطة الإنمائية.

15 - أخيرا، أوصت اللجنة الصندوق بضرورة خلق الانسجام والتناغم في عمله الداخلي في تقييم النتائج والأثر بناء على المؤشرات الموجودة في الإطار المنهجي للتقييم. وعلى وجه الخصوص فقد أوصت اللجنة بخلق تناغم وانسجام أوثق بين الإطار المنهجي للتقييم وعملية الاستعراض التي تقوم بها دائرة إدارة البرامج لحافظتها.

16 - **برنامج عمل مكتب التقييم لعام 2004.** ناقشت اللجنة برنامج عمل مكتب التقييم وقضايا الموارد للعام 2004 – الموجود في القسم الثاني من الوثيقة المعنونة "برنامج عمل الصندوق ومكتب التقييم المستقل وأولوياته الاستراتيجية للعام 2004" – التي سيستعرضها المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والسبعين. وهذا هو أول برنامج عمل لمكتب التقييم يتم إعداده وفقا لمبادئ سياسة التقييم الجديدة في الصندوق التي وافق عليها المجلس في دورة أبريل/نيسان 2003.

17 - وافقت اللجنة على التوجهات ومجالات الأولوية التي اقترحها مكتب التقييم لبرنامج عمله للعام 2004. وهي تتضمن: (أ) أعمال التقييم التي يطلبها المجلس التنفيذي ولجنة التقييم و/أو الواردة في أهداف التجديد السادس لموارد الصندوق وإجراءاته ونتائجه (مثل التقييم الخارجي المستقل)؛ (ب) تقييم عدد مختار من السياسات والعمليات على نطاق المنظمة ككل وعدد مختار من البرامج القطرية والمشروعات؛ (جـ) إدخال تطوير أكبر على منهجية التقييم وخاصة على تقييمات البرامج القطرية. وقد ناقشت اللجنة ووافقت على قضايا الموارد المدرجة في الوثيقة. وبهذا الخصوص جرت مناقشة أولية للموارد البشرية المطلوبة لمكتب التقييم لتنفيذ برنامج عمله للعام 2004 وبرامج عمله المستقبلية.

18 - خلال دورة لجنة التقييم المنعقدة في 5 سبتمبر/أيلول، أعطى أعضاء اللجنة توجيهاتهم إلى مكتب التقييم بخصوص إعداد برنامج عمل مفصل وميزانية مفصلة. فعلى سبيل المثال، وفيما يخص مجال الأولوية (جـ)، سلط أعضاء اللجنة الضوء على الحاجة لتكريس الوقت اللازم والموارد الضرورية في العام القادم لتدريب مستشاري مكتب التقييم على استخدام الإطار المنهجي للتقييم بحيث يتم فهم المنهجية فهما كاملا وتطبيقها في الميدان.

19 - وبخصوص موضوع التقييم على مستوى المنظمة ككل الذي سيجريه مكتب التقييم عام 2004، فقد عبرت اللجنة عن تفضيلها مبدئيا لبرنامج تجريبي خاص بالمشروعات والبرامج التي يشرف عليها الصندوق مباشرة، إلا أنها قررت تأجيل اتخاذ قرار بهذا الشأن بانتظار مقترح مفصل يقدمه مكتب التقييم.

20 - كما أوصت اللجنة بضرورة قيام مكتب التقييم أثناء إعداده لميزانيته بالاعتماد بأقل قدر ممكن على الموارد من خارج الميزانية الاعتيادية، مثل أموال منح المساعدات التقنية، لتنفيذ برنامج عمله السنوي. وهكذا فإن مثل هذه الموارد من خارج الميزانية سيتم استيعابها في الميزانية الإدارية لمكتب التقييم في المستقبل بدءا من ميزانية عام 2004.

21 - بعد استعراض وثيقة برنامج العمل، صادقت اللجنة على مقترح مكتب التقييم بصياغة وثيقة أكثر شمولية حول برنامج عمله وميزانيته للعام 2004. وستكون تلك الوثيقة قائمة على استعراض مسهب لمتطلبات مكتب التقييم من الموارد البشرية، كما ستتضمن زيادة إجمالية متواضعة بالقيم الحقيقية في ميزانية عام 2004، كما وضعت خطوطها العريضة الوثيقة التي أعدها مكتب التقييم. وستتم مناقشة هذه الوثيقة مع اللجنة في دورة خاصة يوم 27 أكتوبر/تشرين الأول 2003. وبعد دورة أكتوبر/تشرين الأول، وبناء على التوصيات الأولوية للجنة، سيقوم مكتب التقييم بصياغة مقترحه الأخير حول برنامج عمله وميزانيته لعام 2004 كي يستعرضها المجلس التنفيذي خلال دورته في ديسمبر/كانون الأول 2003.

22 - **تقييم مشروع تمويل المشروعات الريفية الصغيرة في الفلبين.** ناقشت لجنة التقييم تقييم مشروع تمويل المشروعات الريفية الصغيرة في الفلبين الذي أجراه مكتب التقييم. ويعتمد المشروع على تقديم الخدمات المالية للأسر الفقيرة (باتباع نهج مصرف غرامين). ويتضمن المشروع في اتفاقية القرض الخاصة به عنصرا هاما عن الإصلاح القطاعي وحوار السياسات، وهو يسهم في إيجاد موقف أكثر مواتاة للتمويل الصغير من جهة السلطات التشريعية. وكان من الملاحظ جدا وجود خطوات هامة باتجاه استدامة الخدمات المالية، وذلك بسبب: (أ) دخول المصارف الخاصة كجهات فاعلة أساسية في المشروع؛ (ب) القرار الذي اتخذته بعض المنظمات غير الحكومية بإحداث مؤسسات مالية رسمية. وقد كان الأثر على الزبائن الفقراء معتبرا وبخاصة في تحسين قدرتهم على تنويع مصادر دخول أسرهم للتعامل مع المخاطر المحتملة والموسمية.

23 - وقد لاحظت اللجنة بعض توصيات التقييم الأساسية بما فيها الحاجة إلى: (أ) دعم توسيع جهات التمويل الصغير الوسيطة القوية ماليا في المناطق الأشد فقرا والأقل تخديما مع أدوات متعددة بما فيها القروض، والمساعدة التقنية والاستثمار في الأوراق النقدية؛ (ب) مساعدة جهات التمويل الصغير الوسيطة على تقديم منتجات مالية أفضل (لا تقتصر على القروض فقط بل تتعداها إلى الإيداع ومخططات التأمين أيضا) التي يمكن لها أن تلبي احتياجات فئة أفقر من الزبائن.

24- وفي حين لاحظت اللجنة نجاح المشروع في خلق إطار مؤسسي ملائم لتوفير الخدمات المالية الريفية، إلا أن أعضاء اللجنة ناقشوا أيضا مسألة الاستهداف وعبروا عن الحاجة إلى توسيع توفير الخدمات المالية لتشمل أشد المناطق فقرا.

25- ومن جهتها، أوصت اللجنة أنه، وفي مشروع المتابعة المخطط له، يتوجب على الصندوق التحري عن الجدوى المالية لوسطاء التمويل الريفي قبل إشراكهم في إيصال التمويل الصغير. كما أكدت أيضا على أنه، وبهدف ضمان تنفيذ وتنسيق سلس، يجب تبسيط الترتيبات المالية للمشروع وتدفق الأموال إلى أقصى حد ممكن. وأخيرا لاحظ أعضاء اللجنة الإسهام المتواضع للصندوق في تنفيذ ومتابعة هذا المشروع والإشراف عليه.

26 – وبناء على الخبرة الإيجابية المنبثقة عن هذه الدورة، فقد اتفق أعضاء لجنة التقييم على رغبتهم في أن يستلموا تقرير التقييم كاملا لمناقشته من الآن فصاعدا، عوضا عن مجرد استلامهم للموجز التنفيذي.

27 – **مسائل أخرى.** تحت هذا البند من جدول الأعمال أعطى المشاركون موافقتهم على نشر كل الوثائق التي عرضت على لجنة التقييم في دورتها الرابعة والثلاثين وإتاحتها لعامة الجمهور.